

## تقرير نقاشات وتحليلات الإدارة

### نظرة عامة على القطاع

يخضع قطاع توليد، ونقل، وتوزيع، وتوريد الكهرباء والمياه لقانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2004/78 في أغسطس 2004. وينظم قانون القطاع جميع الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الكهرباء والمياه بما في ذلك شركة العنقاء للطاقة.

وبموجب قانون القطاع، تأسست الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه بصفتها المشتري الوحيد للكهرباء والمياه في سلطنة عُمان (شركة الشراء الوحيدة) كما تم توفير نظام ذي إمكانية وصول غير تمييزية لترخيص أنظمة النقل والتوزيع من أجل المولدات. وبموجب قانون القطاع، تأسست هيئة تنظيم الخدمات العامة وأصبحت مختصة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بصفتها كياناً مستقلاً إدارياً ومالياً.

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مسؤولة عن توفير قدرة إنتاجية كافية للطاقة والمياه بأقل كلفة ممكنة لتلبية الطلب المتزايد في عُمان. وتتولى أيضاً عملية التخطيط الطويل الأمد ونشر بيانات سنوية لمدة سبع سنوات تحدد الاستراتيجية اللازمة لتلبية المتطلبات المستقبلية من الطاقة والمياه المحلاة. تحدد المادة 74 من قانون القطاع مهام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ووظيفتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضمان توفر قدرة توليد وإنتاج تلي الطلب على الكهرباء في الشبكة الربط الرئيسية (MIS) وشبكة نظام كهرباء صلالة بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية.
- ضمان توفر قدرة توليد وإنتاج تلي الطلب على المياه المحلاة في عُمان.
- تلبية متطلبات القدرات الجديدة على إنتاج وتوليد الكهرباء والمياه المحلاة في عُمان وتصميم مشاريع جديدة وبنائها وتمويلها وامتلاكها وتشغيلها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب.
- أن تكون السعة الإنتاجية والناتج والخدمات المساعدة وجميع السلع والخدمات الأخرى قد تم شراؤها أو الحصول عليها وإدارتها على أساس الشراء الاقتصادي.

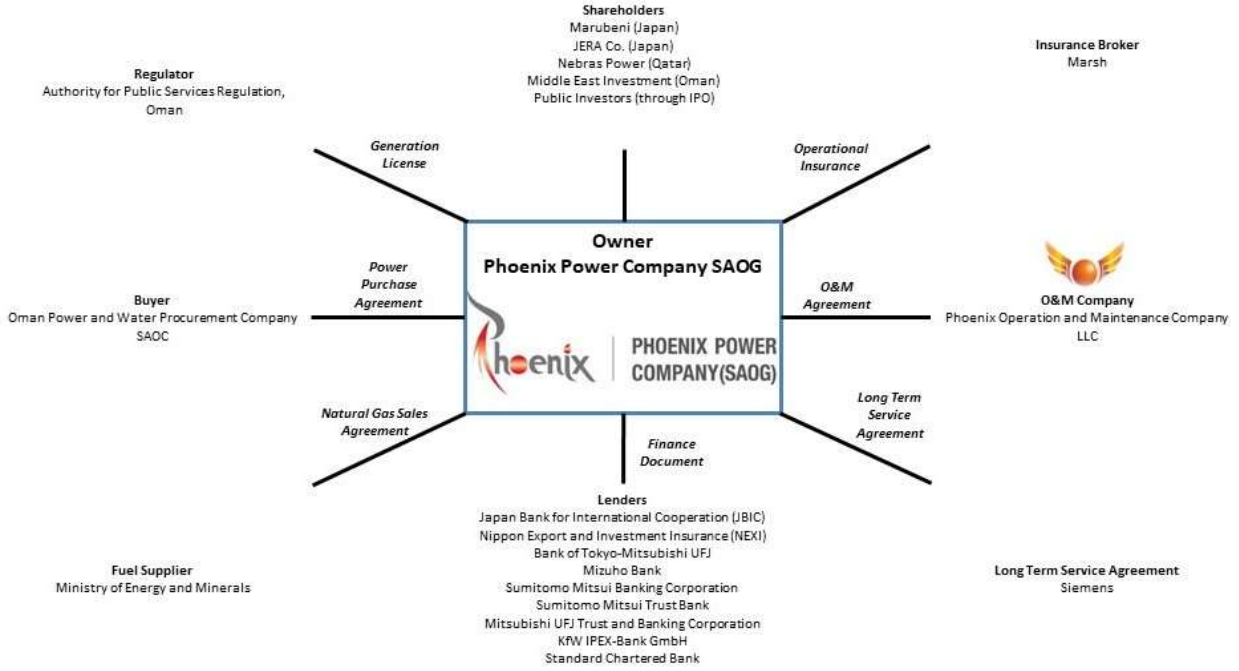
وفي عام 2018 عدّلت الهيئة رخصة توليد الطاقة الخاصة بالشركة بقصد أن تشمل توفير مجموعة كهربائية "سوق فورية" تتيح تداول الطاقة والمياه لشبكة الربط الرئيسية على نحو تجاري فيما بين الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه والموردين. وهذا لا يؤثر على اتفاقيات شراء الطاقة لمدة 15 عاماً القائمة والسارية فيما بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، غير أنه يقدم سوقاً تجارية تستطيع الشركة من خلالها المتاجرة في ناتج توليدها للطاقة عند توقف اتفاقية شراء الطاقة القائمة.

### إدارة المخاطر

يوجد لدى الشركة إطار تعاقدى راسخ كفيل بتخفيف المخاطر التجارية كما هو مبين أدناه:



PHOENIX POWER  
COMPANY(SAOG)



## عملية إدارة المخاطر

تملك الشركة إطار عمل شامل لإدارة المخاطر يرمي إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف العمل وتسمح بفهم أهميتها، وبالتالي تتوفر ضوابط لتخفيف المخاطر التي يتم تحديدها إلى حد معقول. تتم مراجعة جميع المخاطر الجديدة والناشئة بالإضافة إلى أي تغييرات في مستويات المخاطر الحالية. وتتم مراجعة المخاطر كل ثلاثة أشهر ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.

## اتفاقية شراء الطاقة

أبرمت الشركة اتفاقية شراء للطاقة لمدة 15 عامًا مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه التي تعدّ المشتري الوحيد، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ 31 مارس 2029. ويتعيّن على العنقاء للطاقة بموجب الاتفاقية أن تباع إنتاجها من الطاقة الكهربائية للشركة العمانية لشراء الكهرباء والمياه حصراً. وفي المقابل، سوف تحصل شركة العنقاء للطاقة على رسوم السعة الإنتاجية ورسوم الطاقة الكهربائية ورسوم الوقود من الشركة العمانية لشراء المياه والطاقة. وتغطي رسوم السعة الإنتاجية التكاليف الثابتة (منها خدمة الدين والعائد على رأس المال)، بينما تغطي رسوم الطاقة الكهربائية التكاليف التشغيلية المتغيرة لتوليد الطاقة (بما يتضمن تكاليف الوقود). أما رسوم الوقود فهي المبلغ المسدّد لصالح العنقاء للطاقة لتغطية إجمالي الطلب على الوقود اللازم لإنتاج طاقة كهربائية وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة.

### اتفاقية بيع الغاز الطبيعي

أبرمت وزارة الطاقة والمعادن والشركة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي التي أرست القواعد التي تبتاع على أساسها الشركة من الوزارة الغاز الطبيعي كمخزون للمحطة. وترتبط مدة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي هذه بمدة اتفاقية شراء الطاقة، لذا تنتهي صلاحيتها في 31 مارس 2029، ويتم تمديدتها تلقائيًا بما يتطابق مع أي تمديد لاتفاقية شراء الطاقة.

وفقًا لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي، يتم إمداد الغاز الطبيعي وتوفيره إلى نقطة استلام الغاز في المحطة. ولا يقع على عاتق العنقاء للطاقة أي التزام لدفع أي مبالغ لوزارة الطاقة والمعادن مقابل أي غاز طبيعي تم استلامه وقبوله إلى أن تتقاضى الشركة المبلغ المستحق وفق اتفاقية شراء الطاقة من جانب الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.

### الترتيبات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع اتحاد بنوك دولية ووكالات ائتمان تصدير في بداية المشروع بقيمة أصلية 459 مليون ريال عُمان. تم التحوط بشأن القرض الرئيسي لشركة العنقاء للطاقة امتثالاً لمتطلبات اتفاقيات التمويل من خلال الدخول في اتفاقيات تثبيت أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى تعزيز التنبؤ بالتدفقات النقدية المتاحة للمساهمين.

### التشغيل والصيانة

تعتبر المخاطر التقنية المرتبطة بالتشغيل والصيانة متدنية على اعتبار أن المحطة تستخدم تكنولوجيا مجربة من موردين عالميين معروفين. وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة هي المشغل والطرف المسؤول عن الصيانة في المحطة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة المبرمة مع الشركة. بالإضافة إلى ذلك تم إبرام عقد طويل الأمد لصيانة توربينات الغاز والتوربينات الغازية والمولدات الكهربائية -التي تعد نشاطاً متخصصاً- مع شركة سيمنز التي هي المصنّع الأصلي للمعدات والتي تعدّ من أفضل الشركات عالمياً في هذا المجال الذي يتطلب مستوى عالٍ من التخصص.

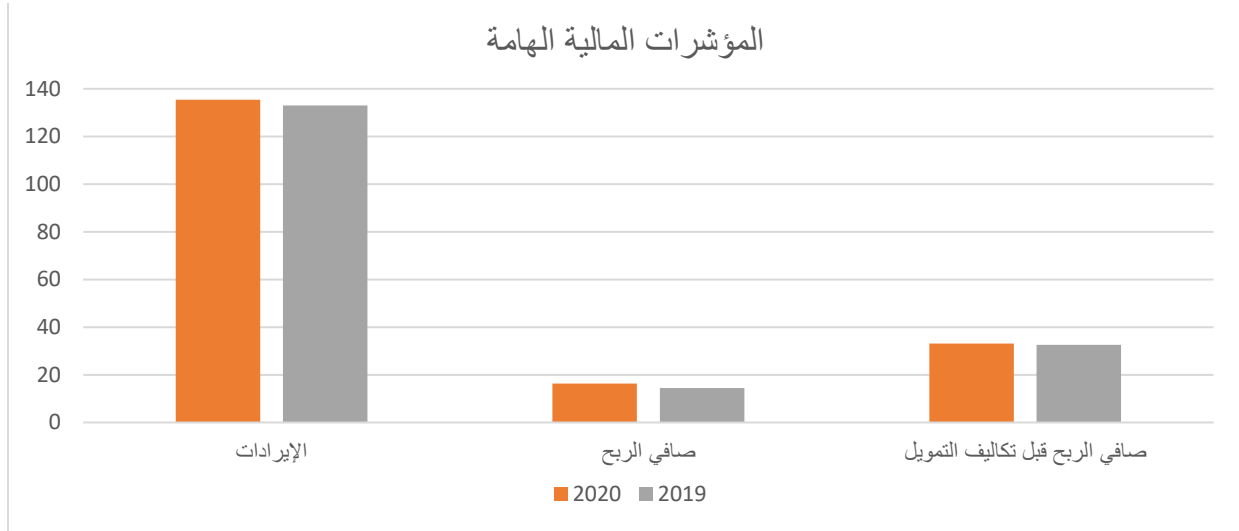
### نقاش حول الأداء التشغيلي والمالي

### الإنجازات التشغيلية

راجع قسم "الإنجازات التشغيلية" للأداء التشغيلي في الشركة.

## الإنجازات المالية

2019	2020	جميع الأرقام مسجلة بالريال العُماني
132.96	135.43	1 الإيرادات
14.51	16.38	2 صافي الربح
32.55	33.13	3 صافي الربح قبل تكاليف التمويل
617.13	615.82	4 إجمالي الأصول
146.26	146.26	5 رأس المال (المدفوع)
177.08	180.16	6 مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول)
310.48	281.11	7 القروض الآجلة (1)
1,462.60	1,462.60	8 المتوسط المرجح لعدد الأسهم
1,462.60	1,462.60	9 العدد الفعلي للأسهم المتداولة
5.48	6.95	10 توزيعات الأرباح العادية



2019	2020	المؤشرات المالية الهامة
%10.91	%12.09	هامش صافي الربح
%9.92	%11.20	العائد على رأس المال (المدفوع)
%6.68	%7.18	العائد على رأس المال العامل
36.3 : 63.7	39.1 : 60.9	نسبة الديون لحقوق الملكية
121.07	123.18	صافي الأصول للسهم الواحد (بيسة)
9.92	11.20	العائدات الأساسية للسهم الواحد (بيسة)
3.75	4.75	توزيع الأرباح للسهم الواحد (بيسة)

(1) باستثناء تكاليف المعاملات غير المطفأة

### تحليل الربح والخسارة

كانت إيرادات عام 2020 التي بلغت 135.43 مليون ريالاً عُمانياً أقل من إيرادات عام 2019 البالغة 132.96 مليون ريالاً عُمانياً، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض الإنتاج. وفي عام 2020 بلغت التكاليف 99.06 مليون ريال عُمانى، والتي كانت أعلى من مبلغ 96.71 مليون ريال عُمانى تم إنفاقها في عام 2019 ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الإنتاج الذي أدى إلى زيادة تكاليف الوقود.

وقد بلغ صافي ربح الشركة 16.38 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2020 وهو أعلى من الربح المتحقق في 2019 بمبلغ 14.51 مليون ريالاً عُمانياً. حيث بلغت تكلفة التمويل 16.75 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2020 وهي أقل من تكلفة التمويل في عام 2019 التي بلغت 18.04 مليون ريالاً عُمانياً.

### تحليل الميزانية العمومية

بلغت قيمة إجمالي أصول الشركة 615.82 مليون ريال عُمانى بتاريخ 31 ديسمبر 2019 بالمقارنة مع 617.13 مليون ريال عُمانى للعام 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى احتساب إهلاك العام بأكمله للسنة.

وبلغت قيمة النقد وما في حكم النقد 5.64 مليون ريال عُمانى بتاريخ 31 ديسمبر 2020 بالمقارنة مع 7.53 مليون ريال عُمانى في التاريخ نفسه من عام 2019.

أما مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول) فقد بلغ 180.16 مليون ريال عُمانى في 31 ديسمبر 2020 مسجلاً ارتفاعاً بالمقارنة مع 177.08 مليون ريال عُمانى في التاريخ نفسه من عام 2019. ويُعزى ذلك إلى موازنة أرباح السنة مع توزيعات الأرباح وفق صافي الربح لذلك العام.

ويعكس تخفيض احتياطي التحوط (صافي الضرائب المؤجلة) لحقوق الملكية بقيمة 34.59 مليون ريال عُمانى القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة السبع ومبادلات العملات الثلاث كما يظهر بتاريخ الميزانية العمومية، ولا يؤثر ذلك على قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

وانخفضت القروض الآجلة (بما يشمل الحسابات الجارية وغير الجارية) إلى 281.11 مليون ريال عُمانى نتيجة تسديد الدفعات المجدولة بحسب اتفاقيات التمويل.

وتستمر الشركة بتوفير مخصص التزامات أصول التقاعد للتمكّن من الإيفاء بالتزاماتها القانونية لإزالة المحطة عند انتهاء مدّة حياتها المفيدة وإعادة الأرض. وخلال العام، أعادت الشركة تقييم المخصصات وتم خفض المبلغ نتيجة لذلك.

## توزيع الأرباح

تتبع الشركة سياسة تسديد متوازنة لتوزيع الأرباح، وتخضع للالتزامات بالإيفاء بالديون ورأس المال العامل والتكاليف التشغيلية. وقد بلغ توزيع الأرباح في الشركة 6.07 مليون ريال عُُماني لعام 2020 (مما يعني 4.15 بيسة للسهم الواحد تم تسديدها في شهر يوليو 2020 ويناير 2021) من الأرباح المحتجزة المدققة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019.

## التعمين

بلغت نسبة التعمين في شركة العنقاء للطاقة حوالي 73% في عام 2020 وبلغت 79% فيما يتعلق بشركة العنقاء للطاقة وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة مجتمعيتين. وتُبذل جهود للالتزام بمتطلبات التعمين بالاستناد إلى مقارنة شاملة للموارد البشرية بما يتضمن جذب المواهب اللازمة وتطويرها من خلال التدريب ونقل الخبرات بالإضافة إلى دراسة مقارنة متوازنة للتعويضات والمكافآت وإرساء بيئة عمل إيجابية وثقافة مماثلة.

## التوقعات المستقبلية

ستتخذ إدارة الشركة كافة الإجراءات المعقولة والحذرة لضمان موثوقية الامتثال بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة والجاهزية والحفاظ عليها خلال عام 2021.

## نظام الرقابة الداخلي

يدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة أهمية نظام الرقابة الداخلي ويوجد لدى شركة العنقاء للطاقة نظام شامل للضوابط الداخلية، يشمل ما يلي:

- هيكلية واضحة للحوكمة.
- مستويات تفويض السلطات المحددة بوضوح.
- توثيق العمليات التجارية الرئيسية.
- الخطط والميزانيات السنوية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الشركة، إلى جانب رفع التقارير بصورة منتظمة حول تلك الخطط والميزانيات لمجلس الإدارة.

وكدليل على إدراك الحاجة للتركيز المستمر على الرقابة ولضمان الامتثال لقانون حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال، عيّنت الشركة مدققًا داخليًا متفرغًا. وتم تطوير خطة تدقيق داخلي عام 2020 وجرى تطبيقها وتقديم توصيات إلى لجنة التدقيق التي تلتقي على أساس فصلي. ولم يتم تحديد أي مواطن ضعف أو قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في شركة العنقاء للطاقة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وتبدي إدارة الشركة التزامها الكامل بتطبيق التوصيات الناتجة عن تقارير التدقيق الداخلي.